المجلس التنفيذي
الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-15 ديسمبر/كانون الأول 2022

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السابع والستين بعد المائة

الوثيقة: EB 2022/137/R.45

بند جدول الأعمال: 20 (ب)

التاريخ: 13 ديسمبر/كانون الأول 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علما بالمعلومات المقدمة.

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المدير والمراقب المالي
شعبة المراقب المالي
البريد الإلكتروني:a.nath@ifad.org

ديردرا ماك غرينرا
سكرتيرة الصندوق بالإنابة
مكتب سكرتير الصندوق
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

موجز تنفيذي

استعرضت لجنة مراجعة الحسابات الوثائق التالية التي ستُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في دورته السابعة والثلاثين بعد المائة.

للموافقة:

- بيان سياسة الاستثمار
- الموارد المتاحة لعقد الالتزامات
- تعديلات على الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية

للإقرار:

- خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2023

واستعرضت اللجنة أيضا، من بين جملة أمور أخرى، البنود التالية:

- تقرير كفاية رأس المال – يونيو/حزيران 2022
- تحديث بشأن إدارة الأصول والخصوم
- تحديث بشأن تنفيذ إطار الاقتراض المتكامل في الصندوق
- تحديث بشأن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد
- تحديث بشأن إصلاح التوريد في مشروعات الصندوق والتحسينات الرئيسية بشأن الإشراف الائتماني
- الإدارة المالية للمشروعات: تقرير مرحلي سنوي يشمل استعراض الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق
- تحديث عن تنفيذ سياسة الصندوق لمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، ووظيفة الرقابة

استعرضت اللجنة برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2023، ووافقت عليه.

قررت اللجنة تأجيل تنقيح اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات ونظامها الداخلي حتى اجتماعها في أبريل/نيسان 2023.

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السابع والستين بعد المائة

1- انعقد الاجتماع السابع والستون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 بطريقة مختلطة.

البند 2 من جدول الأعمال - اعتماد جدول الأعمال (AC 2022/167/R.1) - للموافقة

2- اعتُمد جدول الأعمال مع إدراج تقريرين لمراجعة الحسابات الداخلية تحت مسائل أخرى للنظر فيهما في جلسة مغلقة.

البند 3 من جدول الأعمال - محاضر الاجتماع السادس والستين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2022/167/R.2) وجلستها المغلقة (AC 2022/167/R.2/Add.1) - للموافقة

3- جرت الموافقة على محاضر الاجتماع دون تعديلات.

البند 5 من جدول الأعمال – الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (AC 2022/167/R.4) - للاستعراض

4- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال، وأشارت إلى أن ظروف السوق كانت صعبة في عام 2022: أسعار صرف متقلبة للغاية، واتجاهات تضخم، وارتفاعات في سعر الفائدة. وأحيطت اللجنة علما بأن مبلغ 1.555 مليار دولار أمريكي المتوقع لبرنامج القروض والمنح لعام 2023 يعتبر مستداما ماليا، إذا ما أخذت بعين الاعتبار افتراضات النموذج المالي، وخطة التمويل المقترحة، والمستوى المتوقع لرأس المال المتاح. وأبلغت اللجنة بأنه جرى التوقيع على القرض السيادي مع بنك الاستثمار الأوروبي في 11 نوفمبر/تشرين الثاني، وأن الاقتراض المتبقي بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي كإصدار سندات خاصة يمكن نقله إلى العام المقبل. وأوضحت أنه من المتوقع أن تزداد نسبة الدين إلى حقوق المساهمين إلى 41 في المائة في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وإلى 45 في المائة في فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وستقدم الإدارة تنقيحا تصاعديا مقترحا للحد الحالي المرتبط بهذه النسبة في عام 2023.

5- وطلب أعضاء اللجنة تفاصيل بشأن: تدابير التخفيف من مخاطر أسعار الصرف، والاتجاهات في نسب السيولة، والسياسات المتعلقة بعتبات نسبة الدين إلى حقوق المساهمين، والاتجاهات في سداد القروض. وأعرب عن بعض الشواغل إزاء انخفاض نسبة الصرف، وتزايد الرصيد غير المصروف مما يحتاج إلى رصد دقيق.

6- وقدمت الإدارة التوضيحات اللازمة مشيرة إلى أن التقدير الذي أجري للموارد المتاحة لعقد الالتزامات يسمح بتدفقات نقدية مستدامة في المستقبل. كما قدمت الإدارة تفاصيل عن إطار أسعار الصرف وتدابير التخفيف من المخاطر، وأوضحت بأن التدفقات العائدة من القروض تمثل اتجاها متناميا.

7- **النتيجة والمتابعة:** اعتبر أن الوثيقة قد استعرضت وستقدم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها.

البند 6 من جدول الأعمال - تعديلات على الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية (AC 2022/166/R.5) - للاستعراض

8- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال مشيرة إلى أن الغرض من الشروط العامة المنقحة هو إدماج التعديلات الناجمة عن السياسات الموافق عليها خلال الأشهر الأربعة والعشرين الماضية، مثل سياسة الصندوق لمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، وإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، والمبادئ التوجيهية بشأن خصوصية البيانات، والمبادئ التوجيهية للتوريد في المشروعات.

9- **النتيجة والمتابعة:** اعتبر أن الوثيقة قد استعرضت وستقدم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها مع تنقيح للمادة 7-5 (د).[1]

البند 7 من جدول الأعمال - مكتب المراجعة والإشراف

(أ) تحديث بشأن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد

10- قدم مكتب المراجعة والإشراف تحديثا بشأن الاتجاهات والمسائل البارزة الناجمة عن التحقيقات وحالات فرض الجزاءات مؤخرا حتى 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وأشير إلى أن عدد الحالات الداخلية ثابت مقارنة بالسنة السابقة، بينما ارتفع عدد الحالات الخارجية بنسبة 20 في المائة. واستمر صندوق البريد الخاص بمكافحة الفساد في كونه القناة الأكثر تفضيلا للإبلاغ عن الشكاوى. وكانت الادعاءات أكثر انتشارا في مجال التدليس.

11- وأُبلغت اللجنة عن حالات أساء فيها طرف ثالث مجهول استخدام الشعار الرئيسي للصندوق وهويات موظفيه للتدليس في التوظيف. واتصل الصندوق على الفور بالضحايا المحتملين وأبلغهم بعدم الوثوق بالمصدر، وأصدر خطاب إيقاف وكف، وطلب إغلاق اسم المجال المستخدم في هذا المخطط التدليسي بالتعاون مع شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

12- وأشير إلى أن الصندوق قد كثف تصديه للتدليس والفساد، وأنه فرض في عام 2022 أكبر عدد على الإطلاق من الجزاءات على الإطلاق في سنة معينة، مما يدل على نهج الصندوق الفعال بعدم التسامح إطلاقا مع حالات التدليس والفساد.

13- وبالإضافة إلى ذلك، أطلق مكتب المراجعة والإشراف، بالتعاون مع شعبة المراقب المالي، قائمة العناية الواجبة للنزاهة كآلية مسبقة للتخفيف من المخاطر.

14- **النتيجة والمتابعة:** أحيط علما بالتحديث.

(ب) خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2023 (AC 2022/166/R.6) - للاستعراض

15- قدم مكتب المراجعة والإشراف بند جدول الأعمال، مشيرا إلى أن هذه هي السنة الثانية لفترة التخطيط الاستراتيجي للمكتب، وأن اختيار عمليات المراجعة لعام 2023 استندت إلى اعتبارات المخاطر وأولويات المراجعة التي يستند إليها التخطيط الاستراتيجي للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسيبقى تركيز المراجعة على الأنشطة اللامركزية وأنشطة البرامج القطرية، ولكنها ستشمل أيضا جوانب إدارة المخاطر المالية ومخاطر الأطراف الثالثة. وبقيت الأولوية في مجال التحقيقات ومكافحة الفساد للتحقيق السريع والفعال في الممارسات غير النظامية المزعومة. ومن حيث بناء القدرات، سيشارك مكتب المراجعة والإشراف بصورة نشطة في تنفيذ توصيات الاستعراض الخارجي لوظيفة التحقيق المتوقع أن يستكمل في عام 2022، والاستعراض الخارجي لضمان جودة وظيفة المراجعة الداخلية الذي سيجرى في منتصف عام 2023. وفي عام 2022، شهد مكتب المراجعة والإشراف معدلا عاليا لدوران الموظفين في مجال التحقيق، ولذلك سيحتاج إلى الاعتماد على الموارد الخارجية إلى أن تُشغَل جميع المناصب الشاغرة. وأشير إلى أنه لن تخصص فورا جميع موارد الميزانية المطلوبة من قبل مكتب المراجعة والإشراف في عام 2023.

16- طلب أعضاء اللجنة توضيحات بشأن إمكانية اتباع نهج قائم على المخاطر بدرجة أكبر بدلا من نهج قائم على الامتثال. كما أشار الأعضاء إلى معدل الشواغر في مكتب المراجعة والإشراف، وعبروا عن شواغلهم بشأن استجابة الإدارة لاحتياجات ميزنة مكتب المراجعة والإشراف.

[1] ""~~يجوز للصندوق أن~~ يشترط **الصندوق**، بموجب إخطار إلى المقترض/المتلقي، أن تشمل جميع وثائق التوريد في المشروعات العطاءات وعقود توريد السلع والأشغال والخدمات الممولة من التمويل أحكاما تقتضي من أصحاب العطاءات والموردين والمتعهدين والمتعاقدين من الباطن والخبراء الاستشاريين...".

17- قدم مكتب المراجعة والإشراف توضيحات بشأن الامتثال والأنشطة القائمة على المخاطر، مشيرا إلى أن استعراضات الامتثال المحدودة النطاق في خطة العمل تمكّن مكتب المراجعة والإشراف من قياس فعالية الضوابط المالية. كما أشار المكتب إلى أن التآزر بين التحقيق والتخفيف من المخاطر التشغيلية (من خلال التبادل المنظم لمعلومات الحالات مع شعب العمليات في مرحلة مبكرة) كان حاسما بالنسبة للتخفيف المبكر من المخاطر في عام 2022، نظرا إلى أن الحجم الكبير للحالات تطلب استخدام كل الوقت المتاح تقريبا لموظفي التحقيق في الاستجابات لمقتضيات التحقيق.

18- وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن تخصيص ميزانية أقل من المستوى المطلوب في بداية السنة قد لوحظ أيضا في السنوات السابقة، ولكن جميع الأموال اللازمة كانت تقدم دائما لمكتب المراجعة والإشراف بسرعة عند الاقتضاء. وذكرت الإدارة أن الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل كانت تخصص دائما لمكتب المراجعة والإشراف، حتى وإن جرت هذه العملية على مراحل.

19- **النتيجة والمتابعة:** اعتبر أن الوثيقة قد استعرضت. وأعربت اللجنة عن رغبتها في مواكبة تطور احتياجات الميزنة في مكتب المراجعة والإشراف وما يتصل بذلك من تخصيص للموارد. وأكد مكتب المراجعة والإشراف أن لجنة مراجعة الحسابات ستبقى على اطلاع على آخر المستجدات على النحو الواجب. وستقدم الوثيقة إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للإقرار.

البند 9 من جدول الأعمال – إدارة المخاطر المؤسسية

(أ) تقرير كفاية رأس المال – يونيو/حزيران 2022 (AC 2022/167/R.7) - للاستعراض

20- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال، وأشارت إلى أنه حتى يونيو/حزيران 2022 كان الصندوق ممتثلا لجميع حدود المخاطر الموضوعة في سياسة كفاية رأس المال. وقد انخفضت نسبة رأس المال القابل للتخصيص بقدر طفيف من 40.2 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2021 إلى 39.7 في المائة في يونيو/حزيران 2022. وأشير إلى أن النسبة تمتثل لحد الصفر في المائة بما يشير إلى أن وضع رأس مال الصندوق الحالي كاف لاستيعاب الخسائر المحتملة الناشئة من عملياته الإنمائية، بما في ذلك الخسائر التي يحتمل أن تنشأ عن أحداث الإجهاد غير المتوقعة. وأُحيطت اللجنة علما بأنه من المتوقع أن تنخفض نسبة رأس المال القابل للتخصيص مع مرور الوقت بما يتماشى مع نسبة زيادة التمويل بالدين، التي ازدادت من 19.5 في المائة في ديسمبر/كانون الأول إلى 24.8 في المائة في يونيو/حزيران 2022. وأشير إلى أن نسبة زيادة التمويل بالدين تقترب تدريجيا من الحد البالغ 35 في المائة المحدد في إطار الاقتراض المتكامل، وأنه من المتوقع إعادة تقدير هذه العتبة، مع الأخذ في الاعتبار تطور نموذج عمل الصندوق. كما أُحيطت اللجنة علما بالتنقيح المستقبلي لإطار كفاية رأس المال، الذي سيجري ربطه بحصائل الاستعراض المستقل الذي دعت إليه مجموعة العشرين لأطر كفاية رأس المال في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

21- وطلب أعضاء اللجنة توضيحا بشأن الاتجاه في نسبة زيادة التمويل بالدين، وكيف يمكن لها أن تؤثر على نسبة رأس المال القابل للتخصيص. وأوضحت الإدارة بأن نسبة رأس المال القابل للتخصيص قد انخفضت بقدر طفيف بسبب التأثير المشترك لتراجع رأس المال الأولي المتاح (بما في ذلك بسبب الخسائر غير المحققة لأسعار الصرف) والمتطلبات الإضافية الخاصة بالمخاطر غير الأساسية. كما أشارت الإدارة إلى أن عتبة نسبة الدين إلى حقوق المساهمين كانت قد حُددت في عام 2013، وسيعاد النظر فيها في نهاية المطاف استنادا إلى تقييم دقيق.

22- **النتيجة والمتابعة:** اعتبر أن التقرير قد استُعرض.

(ب) تقرير بشأن مخاطر إدارة الأصول والخصوم (AC 2022/167/R.8) – للاستعراض

23- أحاطت الإدارة اللجنة علما بأن التقدم الكبير الذي أحرزته شعبة خدمات الخزانة في إنشاء أسس الإدارة المناسبة للأصول والخصوم، والتي ستزيد الإبلاغ المنتظم عن المقاييس الرئيسية خلال عام 2023. وأشير إلى أن مخاطر إدارة الأصول والخصوم محدودة، ولكن ينبغي مواصلة رصد أنشطة الاقتراض المتزايدة على نحو فعال، بما في ذلك بعض التحسينات في تحليلات إدارة الأصول والخصوم. كما أشير إلى أن إدخال إصدار السندات الخاصة يغير من ملامح الدفع في الصندوق، وأن تغطية السيولة للأرصدة غير المصروفة لا تقارن بعد بمثيلاتها في المؤسسات الأخرى. ومن الضروري ضمان القدرة على الإدارة السليمة للمشتقات المالية من أجل تنفيذ استراتيجيات فعالة بشكل متزايد لإدارة الأصول والخصوم. ويقوم مكتب إدارة المخاطر المؤسسية برصد تطور حقوق المساهمين مقابل خسائر أسعار الصرف غير المحققة عن كثب لتقدير مسار النسب المالية.

24- ولفت أعضاء اللجنة الانتباه إلى تغطية سيولة الرصيد غير المصروف وطلبوا توضيحا بشأن تركيز المشتقات المالية النظيرة.

25- وأوضحت الإدارة بأن الصندوق يعمل بمشتقات مالية نظيرة تمتثل لبعض متطلبات التصنيف، وأن شعبة خدمات الخزانة تعمل حاليا مع مكتب المستشار العام من أجل المزيد من المشتقات المالية النظيرة بغرض بناء مجموعة أكثر تنوعا من المشتقات المالية النظيرة.

26- **النتيجة والمتابعة:** اعتبر أن التقرير قد استعرض.

(ج) تحديث بشأن تفعيل إطار إدارة المخاطر المؤسسية ـ للعلم

27- قدمت الإدارة تحديثا عن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، مشيرة إلى أن التنفيذ يجري في الموعد المحدد، وأن الأهداف – وهي سد الفجوات في السياسات، والعمليات، والأدوات، وإدماج اعتبارات المخاطر في القرارات – تجري متابعتها بشكل فعال. وأشير إلى أن الخطة المتوسطة الأجل لتنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية قد اعتمدت بعض معايير تحديد الأولويات استنادا إلى نهج قائم على المخاطر، وأن معظم مؤشرات الأداء الرئيسية قد تحققت. كما أن إدماج اعتبارات المخاطر في القرارات جرى الاعتراف به بالكامل من قبل وكالات التصنيف.

28- **النتيجة والمتابعة:** اعتبر أن اللجنة قد أحاطت علما بالتحديث.

لوحة المخاطر المؤسسية ـ للعلم

29- قدمت الإدارة تحديثا بشأن مؤشرات لوحة المخاطر المؤسسية الحديثة للفصل الثاني من عام 2022، مشيرة إلى أن اللوحة تشغل من قبل مكتب إدارة المخاطر المؤسسية، بالتعاون مع جميع الدوائر. وأحاطت الإدارة اللجنة علما بأنه ليست هناك خروقات جوهرية ذات صلة. ووفر الموجز التنفيذي الذي استحدث مؤخرا شرحا للاتجاهات، وفي حال مؤشرات المخاطر الرئيسية التي تقترب من العتبات المحددة أو تتجاوزها، أشار أيضا إلى المبادرات الجارية لمعالجة الأسباب الجذرية للمسارات التي سلط الضوء عليها.

30- ورحب أعضاء اللجنة بالعرض التقديمي وأشاروا إلى أن العديد من المسائل التي نوقشت خلال اجتماعات اللجنة قد أُدرِجت في اللوحة.

31- **النتيجة والمتابعة:** اعتبر أن اللجنة قد أحاطت علما بالعرض التقديمي.

البند 9 من جدول الأعمال – تحديث بشأن تنفيذ إطار الاقتراض المتكامل في الصندوق

(AC 2022/167/R.9) ـ للاستعراض

32- قدمت الإدارة تحديثا بشأن تنفيذ إطار الاقتراض المتكامل، مشيرة إلى أنه من أجل تمويل برنامج القروض والمنح للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، يجب تأمين 650 مليون دولار أمريكي كاقتراض. وأحيطت

اللجنة علما بأن القرض من بنك الاستثمار الأوروبي سيوفر الموارد المتبقية المطلوبة لتمويل احتياجات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وأشارت الإدارة إلى أن الاختيار الاستراتيجي بالسماح بالاقتراض من مستثمري القطاع الخاص والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف قد حقق نتائج ناجحة؛ غير أن هناك بعض العوامل المقيدة الهامة التي قد تزيد من مخاطر التمويل بالنسبة للصندوق. وينبغي إجراء استعراض لإطار الاقتراض المتكامل في الفترة التي تسبق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل تزويد الصندوق بالأدوات اللازمة لزيادة موارده والوصول بالتمويل المقدم للتنمية إلى أقصى حد.

33- وطلب بعض أعضاء اللجنة توضيحا عن الطلب فيما يتعلق بتحديد حجم برنامج الاقتراض.

34- وأوضحت الإدارة بأن الحجم قد جرى تحديده بالتعاون الوثيق مع شعبة خدمات الخزانة ودائرة إدارة البرامج.

35- **النتيجة والمتابعة:** اعتبر أن التحديث قد استُعرض.

البند 10 من جدول الأعمال – تحديث بشأن إصلاح التوريد في مشروعات الصندوق والتحسينات الرئيسية على الإشراف الائتماني (AC 2022/167/R.10) - للاستعراض

36- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال وأشارت إلى الجهود المبذولة لزيادة قدرة التوريد في المشروعات. وسلطت الإدارة الضوء بشكل خاص على إطلاق نظام إصدار شهادات اعتماد للتوريد العام من أجل المديرين القطريين وموظفي وحدات إدارة المشروعات. وحتى هذا التاريخ، جرى تدريب 272 من موظفي التوريد في إطار برنامج بناء القدرات هذا، وإصدار شهادات اعتماد لجميع المديرين القطريين. وأشير إلى أن المصارف المتعددة الأطراف الأخرى تنظر في توسيع نطاق منحة الصندوق لبرنامج BUILDPROC لبناء قدرات الموظفين في مشروعاتها. وعلاوة على ذلك، استحدثت دائرة إدارة البرامج خطة عمل بشأن المسائل المتعلقة بالتوريد والمستمدة من تقارير مراجعة الحسابات الداخلية من أجل نشر أفضل الممارسات في جميع عمليات الصندوق.

37- رحب أعضاء اللجنة بخطوات التقدم الكبيرة التي أنجزت وطلبوا توضيحات عن إصدار دليل التوريد، وتفاصيل عن بناء قدرة الأطراف الخارجية.

38- وأحاطت الإدارة اللجنة علما بأن الدليل سيصدر في يناير/كانون الثاني 2023، وقدمت تفاصيل بشأن جهود التدريب الجارية مع وحدات إدارة المشروعات.

39- **النتيجة والمتابعة:** جرى استعراض التحديث.

البند 11 من جدول الأعمال - الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق (AC 2022/167/R.11 – Add.1 – Add.2) - للاستعراض

40- قدمت الإدارة البند وأشارت إلى أن بيان سياسة الاستثمار قد استعرض بالفعل وأيدته داخليا لجنة إدارة المخاطر المالية، ولجنة الإدارة التنفيذية. وستوائم التغييرات المقترحة منهجية الصندوق مع منهجية البنك الدولي لتحسين كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية في حافظة السيولة. كما أحيطت اللجنة علما بأنه بمجرد إنشاء أنظمة الخزانة، ستُستبدل قاعدة ثاني أفضل تصنيف الحالية بأرضية تصنيف عددي مؤلفة من متوسط التصنيفات المتوفرة من اثنتين على الأقل من وكالات التصنيف الائتماني الثلاث. وتشمل التغييرات الأخرى في بيان سياسة الاستثمار ما يلي:

(1) تعديل المتطلبات الدنيا من التصنيف الائتماني للسندات المغطاة من A- إلى AAA؛

(2) تطابق أصول وخصوم الخزانة فيما يتعلق بإدارة مخاطر العملات؛

(3) توضيح غرض كل شريحة من شرائح السيولة؛

(4) التحديد بأن مبلغ رأس المال الوقائي سيُحدد ويُرصد من قبل لجنة إدارة المخاطر المالية؛

(5) توضيح بشأن الحد الأقصى لإجمالي تعرض الاستثمارات المتداولة للمخاطر من خلال برنامج المشورة والإدارة بشأن الاحتياطيات التابع لوحدة خدمات الخزانة بالبنك الدولي، والذي سيحدد ويُرصد من قبل لجنة إدارة المخاطر المالية؛

(6) إدراج السندات المرتبطة بالتضخم كأدوات مؤهلة.

41- وطلب أعضاء اللجنة توضيحا بشأن معايير أداء الاستثمار العالمي، والإبلاغ عن أداء الاستثمار.

42- وأوضحت الإدارة بأن معايير أداء الاستثمار العالمي هي مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية المستخدمة من قبل شركات إدارة الاستثمارات في شتى أنحاء العالم لتشجيع الكشف الكامل والتمثيل العادل لأداء الاستثمار. وأكدت الإدارة على الامتثال الكامل لهذه المعايير. كما أوضحت الإدارة بأن الرسوم يحددها مديرو الأصول وهي شفافة جدا. وقُدمت تفاصيل عن عمليات الفحص قبل وبعد الامتثال في الأنشطة التجارية والتي تجرى باستخدام مقدمي النظم البيئية والاجتماعية والخاصة بالحوكمة العالمية مثل Bloomberg وSustainalytics. كما أشير إلى أن الصندوق منح البنك الدولي، بموجب برنامج المشورة والإدارة بشأن الاحتياطيات التابع لوحدة خدمات الخزانة، ولاية استثمارية لإدارة الأموال بالنيابة عن الصندوق في عام 2017 في عدد من الصناديق التكميلية والاستئمانية، بهدف تعزيز تنويع الفوائد وتحقيق الكفاءة من حيث التكاليف، مع الاستفادة في الوقت ذاته من موارد التدريب والاستشارات التقنية للبنك الدولي.

43- **النتيجة والمتابعة:** اعتبر أن بيان سياسة الاستثمار قد استعرض وسيقدم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للموافقة عليه.

البند 12 من جدول الأعمال - الإدارة المالية للمشروعات: تقرير مرحلي سنوي يشمل استعراض الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق

(AC 2022/167/R.12) - للاستعراض

44- أحاطت الإدارة اللجنة علما بالتقدم المحرز في تنفيذ إصلاح وظائف الإدارة المالية للمشروعات. وعلى وجه الخصوص، ستستند طلبات الصرف في المستقبل إلى تقارير مالية مؤقتة. كما أحيطت اللجنة علما بالإنجازات الأخرى، مثل: (1) إدخال تقارير مالية مؤقتة من أجل جميع المشروعات الجارية؛ (2) تطبيق المعالجة "المباشرة" لعمليات الصرف المتعلقة بالمشروعات ذات المخاطر المنخفضة والمتوسطة؛ (3) الأدوات والنُظم المحدثة لتكنولوجيا المعلومات؛ (4) تحديث سياسات وإجراءات الإدارة المالية بحيث تكون قائمة على المبادئ بدلا من أن تكون قائمة على المعاملات، وتحويل التحريات إلى المشروعات ذات المخاطر الأكثر تعرضا للمخاطر. وقد وضعت هذه الإنجازات الصندوق في موقع الصدارة من حيث ممارسات الإدارة المالية العامة في المؤسسات المالية الدولية. وأعادت الإدارة التأكيد على قابلية التطبيق الجارية للإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق.

45- وطلب أعضاء اللجنة تفاصيل عن النظم القائمة لدعم الأفرقة القطرية من أجل فهم أفضل لممارسات الإبلاغ، وعن الإجراء المتخذ من أجل النفقات غير المؤهلة وتقارير مراجعة الحسابات المتأخرة.

46- وقدمت الإدارة التوضيحات اللازمة، مشيرة إلى أن وظائف الرصد مدعومة ببرمجيات توفر تنبيهات بشأن تقارير مراجعة حسابات المشروعات، وأن موظفي العمليات يرصدون النفقات غير المؤهلة عن كثب وأن الإجراءات التصحيحية تطبق وفقا للوضع الأساسي.

47- **النتيجة والمتابعة:** اعتبر أن الوثيقة قد استعرضت.

البند 13 من جدول الأعمال – المذكرة النهائية لاستراتيجية مراجعة الحسابات للمراجع الخارجي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022. (AC 2022/167/R.13) – للاستعراض

48- قدم المراجعون الخارجيون تحديثا موجزا عن استراتيجية مراجعة الحسابات الخارجية المقدمة في الاجتماع الخامس والستين بعد المائة على أساس عمل المراجعة المرحلية المضطلع به حتى الآن. وأشير إلى أن المخاطر المتعلقة باحتساب القيمة العادلة للقروض عند الاستهلال وبتحويل العملات الأجنبية، والتي سبق أن أبلغ عنها على أنها كبيرة، قد أعيد تقييمها على أنها عادية؛ ويعزى هذا التنقيح إلى الطبيعة الآلية للعمليات.

49- وأحاطت الإدارة اللجنة علما بالآثار الحديثة لتقلب أسعار الصرف. وأشير إلى أن الصندوق يجري عملياته بعملات مختلفة. ويحتفظ بالسجلات المحاسبية بالدولار الأمريكي لأغراض الإبلاغ. ونتيجة لذلك، فإن أي تقلب جوهري في أسعار الصرف كان له دائما أثر من حيث إعادة التحويل على حسابات الصندوق. وعلى مر السنين، قام الصندوق بالإبلاغ عن كل من مكاسب التحويل غير المحققة والخسائر غير المحققة. وخلال عام 2022، ارتفع سعر الدولار الأمريكي، وهو عملة الإبلاغ في الصندوق، ارتفاعا كبيرا مقابل العملات الأخرى. وعلى وجه الخصوص، كان الارتفاع مقابل حقوق السحب الخاصة، التي لا يزال الصندوق يحتفظ بها في معظم قروضه، حوالي 8.6 في المائة. وكانت خسارة التحويل غير المحققة بالدولار الأمريكي حوالي 599 مليون دولار أمريكي في نهاية سبتمبر/أيلول 2022، و459 مليون دولار أمريكي في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

50- كما أُحيطت اللجنة علما بإمكانية تحسين سياسة المحاسبة بشأن قياس الأدوات المالية، وأن الإدارة تقوم، بدعم من شركة KPMG International، بإعادة تقييم ملاءمة معايير القياس الحالية لحافظة القروض، بهدف مواءمة القوائم المالية للصندوق مع قائمة الموازنة التي يُكشف عنها بالفعل بالقيمة الاسمية، ومع الممارسة المعتمدة من قبل المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وأشير إلى أن القوائم المالية الاسمية للصندوق كانت ممثلة دائما لنموذج عمل الصندوق واستخدمت كمرجع خلال عمليات التصنيف الخارجية، وكذلك لأغراض التخطيط المالي.

51- **النتيجة والمتابعة:** اعتبر أن اللجنة قد أحاطت علما بالبند.

البند 14 من جدول الأعمال – تحديث عن تنفيذ سياسة الصندوق لمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، ووظيفة الرقابة (AC 2022/167/R.14) – للاستعراض

52- جرى إطلاع اللجنة على التقدم المحرز في وظائف مكافحة الجريمة المالية والرقابة. وقامت وظيفة الجريمة المالية، منذ استهلالها في عام 2020، بمنع الصندوق من التعامل مع 34 طرفا، وعززت رصد 71 طرفا. وقدمت وظيفة الرقابة الدعم في استعراض 22 من مكاتب الصندوق، وقامت بتوحيد وأتمتة العمليات، وتعزيز الضوابط، وبناء ثقافة العناية الواجبة في الحضور العالمي للصندوق. وخلال عام 2022، نُفّذت برمجيات مكافحة الجريمة المالية بالكامل للسماح بفحص كل مورد، واستشاري، وشريك، ومانح، وموظف على أساس يومي مقابل 2 مليار مدخل في قواعد بيانات LexisNexis التي تغطي مخاطر مثل غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والتهرب الضريبي، والتدليس والفساد.

53- وأشارت الإدارة أيضا إلى إطلاق الإجراءات المفصلة لمنع الجريمة المالية واللوحات الدينامية لتصور نتائج الفحص والإبلاغ عنها. وتجرى الاستبيانات المنقحة لـ "اعرف عميلك"، المتوائمة مع معايير الصناعة، على أساس تقدير المخاطر. كما جرى تعزيز خصوصية البيانات الشخصية في الصندوق مع إطلاق المبادئ التوجيهية للمعيار الذهبي، وعملياته، وأدوات نظمه، التي تمكّن جميعها الصندوق من اجتياز تقييم ركائز الاتحاد الأوروبي بنجاح. واستحدثت وظيفة الرقابة التواقيع الرقمية لوثائق الصندوق ونفذت التفويض بالصلاحيات مع تطبيق اللامركزية على الميزانية فيما يتعلق بالمديرين القطريين في إقليم أفريقيا الشرقية

والجنوبية، وإقليم أفريقيا الغربية والوسطى. وأحاطت الإدارة اللجنة علما ببرنامج التدريب الواسع النطاق الذي جرى بشأن منع الجريمة المالية، وخصوصية البيانات الشخصية، ووظيفة الرقابة.

54- ورحب أعضاء اللجنة بالتحديث وطلبوا تفاصيل بشأن تدابير الفحص في بعض البلدان كنتيجة لتقارير مراجعة الحسابات الداخلية.

55- وأوضحت الإدارة بأنها اتخذت إجراء فوريا بشأن هذه المسائل وفقا للسياسة وبالتعاون مع مكتب المراجعة والإشراف، ومكتب الشؤون الأخلاقية، ومكتب المستشار العام.

56- **النتيجة والمتابعة:** اعتبر أن الوثيقة قد استعرضت.

البند 15 من جدول الأعمال – النسخة المنقحة من اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات التابعة للمجلس التنفيذي ونظامها الداخلي (AC 2022/167/R.15) – للاستعراض

57- ناقش أعضاء اللجنة بإيجاز الوثيقة AC 2022/167/R.15، التي احتوت على تعديلات لتفعيل إجراءات الشكاوى بشأن عدم الامتثال المزعوم لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق في إطار اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات ونظامها الداخلي.

58- **النتيجة والمتابعة:** لإتاحة النظر بشكل أكثر موضوعية في التعديلات المقترحة، قررت اللجنة تأجيل النظر في بند جدول الأعمال حتى الاجتماع الذي سينعقد في أبريل/نيسان 2023، وبالتالي حذف هذا البند من جدول أعمال دورة ديسمبر/كانون الأول للمجلس. وفي هذه الأثناء، سيقوم أعضاء اللجنة بتعميم ملاحظاتهم.

البند 16 من جدول الأعمال – برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2023 - (AC 2022/167/R.16) – للموافقة

59- **النتيجة والمتابعة:** جرت الموافقة على برنامج العمل لعام 2023، مع التغييرات التالية:

(1) إدراج استعراض منظم واحد بشأن استمرارية الأعمال في اجتماع يونيو/حزيران؛

(2) النظر في النسخة المنقحة من اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات التابعة للمجلس التنفيذي ونظامها الداخلي في الاجتماع الذي سينعقد في أبريل/نيسان 2023.

وعلاوة على ذلك، سينقح برنامج العمل ليتضمن التغييرات التالية:

(1) كما جاء في البند 4 من جدول الأعمال، لن تُعد تقارير فصلية لمتأخرات القروض، وتقارير فصلية للمساهمات في التجديد الثاني عشر لمواد الصندوق كوثائق قائمة بذاتها، وستدمج بدلا من ذلك كذيول تكميلية في المعالم البارزة للقوائم المالية السنوية التي تعدها شعبة المراقب المالي، من أجل الحد من حجم الوثائق التي تُقدم إلى الهيئات الرئاسية؛

(2) كما جاء في البند 14 من جدول الأعمال، ستقدم التحديثات بشأن وظائف الرقابة والجريمة المالية حسب الحاجة عند ملاحظة تغييرات كبيرة، بما في ذلك أي تحديثات بشأن إطار الرقابة الداخلية، وسياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب.

البند 17 من جدول الأعمال – استمرارية الأعمال وفعالية طرق العمل – أثر جائحة كوفيد-19

60- قدمت الإدارة تحديثا بشأن استمرارية الأعمال وأنشطة التكيف استجابة لجائحة كوفيد-19، مسلطة الضوء على التقدم المحرز منذ الاجتماع الأخير ومشيرة إلى الدروس المستفادة.

61- وأحاطت الإدارة اللجنة علما بأنها لا تزال تعمل على خطط العودة إلى المكاتب بالتعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، والمديرين الطبيين للأمم المتحدة.

62- وأُحيطت اللجنة علما بأن جميع المكاتب مفتوحة باستثناء مكتبي هايتي وبوركينا فاسو (المغلقين حاليا لأسباب أمنية)؛ ويمثل شغل المقر حوالي 50 في المائة من القوى العاملة، وسيجري تمديد ترتيبات العمل عن بعد.

63- وأحاطت الإدارة اللجنة علما بالتقدم المحرز في تنفيذ مرفق تحفيز فقراء الريف، مشيرة إلى أن حوالي 85 مليون دولار أمريكي قد صرفت لحوالي 64 مشروعا في جميع الأقاليم.

وأشارت الإدارة إلى الدروس المستفادة التالية:

(1) أهمية التكنولوجيا والأمن السيبراني المتوائمين مع الغرض والقادرين على الصمود؛

(2) أهمية الأمن، والسلامة، والرعاية الصحية لمكان العمل، بما في ذلك الحصول على الخدمات الطبية واللقاحات؛

(3) ملاءمة التنسيق الفعال مع الوكالتين الشقيقتين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة على الأرض؛

(4) الآثار الإيجابية والسلبية للعمل عن بعد على التوازن بين العمل /الحياة، أي زيادة المرونة التي كانت إيجابية جدا بالنسبة للموظفين، والتي يقابلها بعض التحديات فيما يتعلق باحترام حدود العمل. وعموما، بدا أن مزيجا من العمل في الموقع وعن بعد هو الخيار الأكثر كفاءة وفعالية.

64- **النتيجة والمتابعة:** رحبت اللجنة بالتحديث وطلبت إدراج استعراض منظم واحد عن استمرارية الأعمال في اجتماع لجنة مراجعة الحسابات لعام 2023 في يونيو/حزيران، بما في ذلك حصيلة الدروس المستفادة في السنوات الأخيرة، وتكيف الصندوق مع الوضع الطبيعي الجديد.

البند 18 من جدول الأعمال – مسائل أخرى

65- نوقشت تقارير المراجعة الداخلية التالية في جلسة مغلقة:

(أ) IAR/22/08 – مراجعة الإشراف على البرنامج القطري في مدغشقر

(ب) IAR/22/10 – مراجعة خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا